

الاستجابة الحكومية والثقة السياسية: بحث في الأطر النظرية ومحاولات القياس
**Government response and political trust: an inquiry into theoretical
 frameworks and attempts at measurement**

♦ حليلة بومزير

جامعة أم البواقي / الجزائر

boumezbarhalima@yahoo.fr
 boumezbar.halima@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2024/03/31

تاريخ القبول: 2023/08/01

تاريخ الإرسال: 2022/09/27

الملخص:

تبحث المقالة إثبات العلاقة بين استجابة الحكومة والثقة فيها، بافتراض أن الثقة السياسية هي وظيفة لتقييم استجابة الحكومة، حيث أن تقييم الأداء الحكومي يعتمد على مستوى الثقة السياسية. وتحاول قياس استجابة الحكومة بالاعتماد على مؤشرات الثقة السياسية، باستخدام البيانات من البارومتر العربي Arab Barometer، ومؤشر إدمان للثقة Edelman Trust Index أين يمكن توفير أدلة إحصائية عن هذه العلاقة.

وبناءً على تحليل هذه المؤشرات، تستكشف هذه الورقة الأسئلة المتعلقة بالاستجابة الحكومية مقاسة بالثقة السياسية بافتراض أن العلاقة بينهما هي جزء من ديناميكية تعزز بعضها البعض. إنها تفكك فهمنا لماهية الثقة من خلال تسليط الضوء على أنواع مختلفة من قياس الثقة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المستجيبة، الثقة السياسية، فعالية الحكومة، الحكومة.

Abstract:

The article examines proving the relationship between government response and trust in it, assuming that political trust is a function of evaluating government response. It attempts to measure the government's response by relying on indicators of political confidence, using data from the Arab Barometer, and the Edelman Trust index, where statistical evidence can be provided about this relationship.

الاستجابة الحكومية والثقة السياسية: بحث في الأطر النظرية ومحاولات القياس

Building on the analysis of these indicators, this paper explores questions of government response as measured by political confidence by assuming that the relationship between them is part of a mutually reinforcing dynamic. It unpacks our understanding of what trust is through different types of trust measurement.

Keywords : responsive government, political trust, government effectiveness, governance

مقدمة:

تبرز أزمة ثقة متنامية تميز العلاقة بين المواطنين والحكومة في جميع أنحاء العالم، ويعبر المواطنون عن تصاعد خيبة الأمل من المؤسسات السياسية، بناءً على مخاوف بشأن عدم الاستجابة إلى احتياجاتهم وغياب الشعور بالارتباط بالممثلين المنتخبين. لذلك فالتحدي الأساسي الذي تواجهه الحكومات اليوم لا يقتصر فقط على معرفة السياسات المناسبة، ولكن أيضًا في كيفية تنفيذ تلك السياسات. والقدرة على التنفيذ تعتمد بشكل حاسم على الثقة. فبدون الثقة في الحكومات يصعب حشد الدعم للإصلاحات الضرورية، وهذا ما يؤكد على أن الثقة عنصر أساسي، ولكن غالبًا ما يتم تجاهله، في صنع السياسات الناجحة.

يمثل بناء الثقة استثمارًا في التنمية، لأنها تؤثر على مواقف الأفراد والمنظمات وقراراتهم ذات الصلة بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لذلك، فإن ثقة المواطنين في الحكومة أمر ضروري لصنع سياسة فعالة وكفؤة. نظريًا، كانت المقاربات المتجهة نحو جسر الهوة بين المواطنين والمؤسسات تركز على إحدى الآليتين. أولاً، تعزيز عمليات المشاركة؛ من خلال أشكال جديدة من التعبير والتشاور والتعبئة المصممة لإعلام وتوجيه المؤسسات والسياسات. من ناحية أخرى، إيلاء اهتمام متزايد لكيفية تعزيز المساءلة والاستجابة من خلال التغييرات في التصميم المؤسسي والتركيز على الحوكمة. ومع تزايد المخاوف بشأن طريقة الحكم، تزايدت الأسئلة حول كيفية بناء ثقة المواطنين في الدولة وكيفية جعل مؤسساتها أكثر استجابة.

إن التحدي المتمثل في بناء الثقة معقد بسبب البيئة الأكثر تعقيدًا للحكومات. في هذه البيئة، قد لا يكون التصميم الجيد للسياسة كافيًا لاستعادة الثقة إذا كان المواطنون متشككين في عملية صنع السياسات وتوزيع التكاليف والفوائد. لذلك فإن معرفة ما يدفع المواطنين إلى الثقة في الحكومة مهم بنفس درجة أهمية معرفة ما إذا كان المواطنون يتقنون في الحكومة أم لا.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس للمقال هو استكشاف الروابط بين الاستجابات للسياسات والثقة في الحكومة. إنه يبحث في كيفية تعريف الحكومة المستجيبة، وكيفية قياسها بمؤشر الثقة وعلى وجه التحديد بالاعتماد على مؤشرين رئيسيين البارومتر العربي، ومؤشر إيدلمان للثقة.

حليمه بومزير

ولأن الثقة في الحكومة توفر منظورًا مختلفًا يمكن من خلاله النظر إلى الحوكمة العامة، حيث تولي مزيدًا من الاهتمام لتصورات الناس وكيف يؤثر ذلك على رد فعلهم على تدابير السياسات والإصلاحات، فإن فهم الثقة قد يجعل صانعي السياسات ومحلي الإدارة العامة أكثر حساسية واستجابة لتوقعات المواطنين.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق، يبحث المقال إشكالية العلاقة بين الاستجابة الحكومية والثقة السياسية، وي طرح تساؤلًا رئيسًا مفاده:

كيف يمكن قياس الاستجابة الحكومية بالاعتماد على مؤشرات الثقة السياسية التي تعبر عن توجه تقيمي للمواطنين تجاه حكوماتهم بناء على توقعاتهم المعيارية؟.

وللإجابة عن التساؤل السابق نطرح افتراض أساسي مؤداه:

أن تقييم الاستجابة الحكومية يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالثقة السياسية. وهذا يعني أنه كلما كانت الحكومة أكثر استجابة كلما كان المواطنون أكثر ثقة فيها.

منهجية الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية السابقة، اعتمدنا المنهج التحليلي في دراسة مفاهيم الحكومة المستجيبة والثقة السياسية، وشرح أهم التصورات النظرية والمقاربات التي حاولت التصدي لأبعاد العلاقة بين الاستجابة الحكومية وبناء الثقة. كما فرضت الدراسة الاستعانة بالمنهج الإحصائي، في تحليل البيانات والأرقام التي تضمنها كل من البارومتر العربي ومؤشر إيدلمان للثقة.

وسيتناول الموضوع وفق هيكلية قائمة على ثلاث محاور، عالج المحور الأول مضامين الحكومة المستجيبة باعتبارها مسألة تخضع لمقتضيات السياسة وضرورات الرقابة المجتمعية. أما المحور الثاني فربط بين الحكم المتجاوب وبناء الثقة من خلال علاقة الحكومة بالمجتمع. وجاء المحور الثالث كمحاولة لقياس استجابة الحكومة بمؤشر الثقة بالاعتماد على البارومتر العربي، ومؤشر إيدلمان للثقة.

1- الحكومة المستجيبة: بين مقتضيات السياسة وضرورات الرقابة المجتمعية.

تعد استجابة الحكومة عنصرًا جوهريًا في الجودة الديمقراطية؛ التي تقيس قدرة الحكومة على إصدار تشريعات تتوافق مع الوعود الانتخابية. ومع ذلك، فإن الأهم من التطابق بين الوعود الانتخابية والقوانين هو قدرة الحكومة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين وطلباتهم. لكن هل فعلا تستجيب الحكومات لتفضيلات الجماهير، وهل أن هذه الاستجابة هي أساس التعاقد الاجتماعي أم أنها خاضعة لمنطق التنافس السياسي؟

1.1 استجابة الحكومة قضية سياسية في المقام الأول:

كتب روبرت داهل Dahl: "أن السمة الرئيسية للديمقراطية هي استجابة الحكومة المستمرة لتفضيلات الشعب".¹ وهذا يعني أن النظام الديمقراطي يوفر فرصاً أكبر لتحقيق الاستجابة من غيره، حيث من المتوقع أن يتصرف الممثلون المنتخبون بشكل متجاوب مع احتياجات ناخبهم. بافتراض أنه إذا تم التنافس في الانتخابات بحرية، فستتبع الحكومات ما يفضله الشعب، لأن الأحزاب والمرشحين يخوضون صراعاً تنافسياً على الأصوات.

لكن يجادل كل من بونافونت و بالو Chaqués Bonafont & Palau بأن صانعي السياسات لا يستجيبون لتفضيلات الرأي العام وهناك مسافة متزايدة بين السياسات التي يشير إليها المواطنون على أنها الأكثر أهمية، من ناحية، والقرارات الفعلية للحكومة، من ناحية أخرى.² وهذا على عكس الرأي السائد بأن صانعي السياسة قلقون للغاية بشأن ما يعتقد المواطنون، والذي يبدو مقنعاً فقط في سياق الأنظمة الديمقراطية أين يكون لصانعي السياسات العديد من الخوافز لمتابعة أولويات الرأي العام. وعلى وجه التحديد، تعتمد فرص إعادة انتخابهم في الغالب على مدى شعور المواطنين بأنهم ممثلون بالكامل.

لقد تجدد الاهتمام بمدى التوافق بين الأولويات السياسية للمواطنين والتشريعات الحكومية منذ العمل الكبير الذي قام به فرانك بومغارتر وريان جونز Baumgartner & Jones بشأن التحليل المقارن لأجندات السياسة. الذي حاولا من خلاله تطوير نموذج لعملية صنع السياسات يركز على كيفية تغير الترتيبات المؤسسية والتفاهم العام لقضايا السياسة بمرور الوقت. وتوصلا إلى أن القول بأن السياسة الأمريكية تتميز بالتوازن فيه كثير من التضليل. لقد اكتسحت العديد من التغيرات النظام السياسي الأمريكي بطرق لا يمكن اعتبارها تدريجية، حيث يشجع النظام السياسي الأمريكي التغير السريع خلال فترات قصيرة من النشاط مثلما يعتمد التدريجية في أوقات أخرى.³ ومنذ ذلك العمل، يقوم المزيد من الباحثين بتحليل مدى اختلاف أجندات السياسات عبر البلدان، ومدى تطابقها مع أولويات الرأي العام وتفضيلاته، والعوامل التي لها تأثير على هذه الديناميكيات.

ما أظهرته كثير من الدراسات هو أن قدرة صانعي السياسات على الاستجابة لتفضيلات المواطنين تختلف باختلاف السياق والقضايا ومستويات السياسة، وأن الاستجابة ليست ثابتة عبر البلدان أو بمرور الوقت. جادل روبرت لكلمنسن وسارة بانزر Sara Binzer Hobolt, Robert Klemmensen بأن الأنظمة الديمقراطية

¹ Sara Binzer Hobolt, Robert Klemmensen, Government Responsiveness and Political Competition in Comparative Perspective, Comparative Political Studies, Volume 41 Number 3, March 2008, p309.

² Andrea Pritoni, Responsive government? Public opinion priorities and government legislation in Belgium, Italy, Spain and the UK (2003-2013): A QCA analysis, XXX SISP Annual Conference, University of Milan (Italy), September 2016, p2. accessed on 23/02/2022 at : <https://www.researchgate.net/publication/305771664>

³ Frank Baumgartner and Bryan Jones, The Politics of Disequilibrium, Agendas and Advantage in American Politics. accessed on 25/02/2022 at : https://fbaum.unc.edu/books/agendas/Baumgartner_Agendas_and_Instability_proposal.pdf

حليمه بومزير

ليست متساوية عندما يتعلق الأمر بتمثيل تفضيلات القضايا العامة وأن المؤسسات قد تلعب دورًا في تفسير هذه الاختلافات. في دراستها عن الاستجابة الخطائية والاستجابة الفعالة* من منظور مقارن (rhetorical responsiveness/effective responsiveness)، توصلنا إلى أن الاستجابة الخطائية هي الأعلى في النظام الدنماركي، مع غلبة حكومات الأقليات وفي النظام الرئاسي للولايات المتحدة، ولكن منخفضة في نظام الأغلبية البريطاني، والاستجابة الفعالة أعلى في الولايات المتحدة منها في الأنظمة البرلمانية في الدنمارك وبريطانيا.¹

بشكل عام، ما يظهره الجزء الأكبر من الأدبيات، هو أن العوامل التي لها تأثير كبير على الاستجابة السياسية تجمع بين السياسي والمؤسسي: النظم الانتخابية النسبية، والمؤسسات، واللامركزية، وتوقيت الانتخابات، كل هذه الظروف تؤدي إلى توافق أكبر أو أقل بين أولويات المواطنين من جهة والتشريعات الحكومية من الجهة الأخرى .

من جهته، اقترح جونز وبومغارترن Baumgartner and Jones مفهوم "الاحتكاك المؤسسي" Institutional Friction، الذي يعني أن صانع القرار لا يستجيب للتغيرات في شدة المشكلات عندما تظل أقل من حد معين من الإلحاح، مع التركيز بدلاً من ذلك على تلك المجالات القليلة التي تكون فيها المخاوف كبيرة لدرجة أنه يجب معالجتها على الفور². ويعتمد الاحتكاك المؤسسي على كل من تكاليف المعاملة المرتبطة بمستوى السياسة وعدد الأفراد والجهات الفاعلة التي ينبغي أن تشكل الاتفاق المطلوب لاتخاذ القرار. ومع ذلك، فليست العوامل من هذه الطبيعة السياسية-المؤسسية وحدها هي المهمة. فالاقتصاد الكلي أيضا مهم، كما قد تلعب الطوارئ والعوامل السياقية الأخرى دورا كذلك. يمكن أن تجعل ظروف الاقتصاد الكلي الحكومات أكثر أو أقل استجابة؛ نظرًا لحقيقة أن الطوارئ الاقتصادية من المحتمل أن تؤدي إلى خسائر انتخابية للأحزاب. فقد أظهرت بعض الدراسات أن الناخبين يميلون إلى معاقبة الأحزاب في مناصبهم عندما تمر البلاد بركود اقتصادي و / أو عندما يرتفع معدل البطالة .

تأتي العلاقة القوية بين الاقتصاد والناخبين في الديمقراطيات من الاستجابة الاقتصادية للناخبين والناخبين الفرديين. فعدم رضا المواطنين عن الأداء الاقتصادي يزيد بشكل كبير من احتمالية التصويت ضد السياسيين المسؤولين عن ذلك. يذهب ميشال باك Michael S. Lewis-Beck إلى أن الاقتصاد أكثر أهمية من العوامل طويلة المدى مثل الانتماء الحزبي في التأثير على الانتخابات، فالرأي حول الأداء الاقتصادي يتغير بشكل كبير من انتخابات إلى أخرى، في حين أن الهوية الحزبية والقوى الأخرى طويلة الأمد لا تتغير كثيرًا. وبالتالي، من

* الاستجابة الخطائية تعني إلى أي مدى تعكس سياسات الحكومة الانتخابية في الخطابات تفضيلات القضايا العامة، أما الاستجابة الفعالة فتعني التوافق بين تفضيلات القضايا العامة وأولويات الميزانية.

¹ Sara Binzer Hobolt, Robert Klemmensen, op.cit,p332.

² Frank R. Baumgartner and others, Punctuated Equilibrium and Institutional Friction in Comparative Perspective, Prepared for submission to American Political Science Review, December 2, 2006, p5. accessed on 20/03/2022.at : https://fbaum.unc.edu/teaching/PLSC541_Fall06/Comparative_Friction_Models_Dec_2_2006.pdf

الاستجابة الحكومية والثقة السياسية: بحث في الأطر النظرية ومحاولات القياس

المرجح أن يأتي سقوط الحكومة من تحول في التقييمات الاقتصادية وليس من تحول في الارتباط الحزبي.¹ وعلى ذلك تقدم كثير من التحليلات المقارنة مزيداً من الدعم للافتراض القائل بأن الحكومات تظهر استجابة أكبر عندما تكون تحت الضغط. فالمستويات العالية من عدم اليقين حول فرص إعادة الانتخاب يبدو أن لها تأثير إيجابي على استجابة الحكومة، أي عندما تكون شعبية الحكومة منخفضة، تكون الاستجابة لتفضيلات القضايا العامة أعلى.

2.1 أولوية البعد الرقابي لتحقيق الاستجابة: البعد التمثيلي لا يكفي.

يظهر أن الديمقراطية لا تصممها المؤسسات السياسية وحدها، ولكن المواطنون هم من يساهمون في تعزيز الممارسة الديمقراطية عندما يطالبون بحقوق جديدة، ويقومون بالتعبئة والضغط من أجل تغيير السياسة ومراقبة أداء الحكومة. وعندما يتصرف المواطنون على هذا النحو، فإنهم يحققون أيضاً منافع للمجتمع تشكل الشرط المسبق من أجل حسن سير عمل المؤسسات الديمقراطية. وهذا هو جوهر المساءلة التي تعد أساس العلاقة بين المواطنين وحكوماتهم، وهي أكثر من إتباع القواعد أو الإجراءات، لأنها تتعلق بمن يفعل ماذا ومتى وأين وكيف؟.

يوضح تقرير القطاع العام العالمي (WPSR) لعام 2015، بعنوان "الاستجابة والحوكمة العامة الخاضعة للمساءلة"، الحاجة إلى أن تصبح الحوكمة العامة أكثر استجابة وخضوعاً للمساءلة من أجل أن تقود الدولة تنفيذ رؤية جماعية للتنمية المستدامة. حيث تُشرك الحكومة المستجيبة والخاضعة للمساءلة الناس في عمليات صنع القرار، وهي تركز خططها وأعمالها على احتياجات الناس وتشركهم في تحديد تلك الاحتياجات. ويضمن ذلك أن تكون الحكومة منفتحة على مدخلات الناس، والأهم أنها تطور المؤسسات والهيكل والأنظمة والممارسات التي تضمن المساواة في الوصول إلى الخدمات من قبل الجميع.² تعكس مثل هذه التقارير مطالبات ملحّة بدولة أكثر استجابة، وأكثر شمولاً، وقدرة على إدارة السياسات القائمة على مبادئ التنمية الإنسانية، وفي نفس الوقت تشكل سبباً لإعادة التفكير في نظرية الحوكمة وممارستها.

فإذا كان لابد من تعزيز الحوكمة المستجيبة والخاضعة للمساءلة كمسألة ذات أولوية من أجل تحقيق جدول أعمال التنمية، فقد لا تكون النهج التقليدية للإصلاح كافية. وبدلاً من ذلك، قد تضطر الدول إلى إجراء تحولات في الترتيبات والممارسات المؤسسية للحكومة العامة. مع العلم أن الطبيعة الدقيقة للتحولات المطلوبة ستختلف باختلاف الدولة واحتياجاتها. وهو الأمر الذي يحيلنا مباشرة إلى مناقشة مسألة كيفية جعل الحكومة مستجيبة؟.

¹ Michael S. Lewis-Beck, Mary Stegmaier, Economic determinants of electoral outcomes. Annual Reviews. Polit. Sci. 2000. 3, p.p 211,212.

² United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Responsive and Accountable Public Governance, 2015 world public sector report, New York, 2015, p10.

حلمة بومزير

على مدى العقدین الماضیین كانت هناك تغيرات كبيرة في مضامين الحوكمة على المستويين النظري والعملي. فعلى المستوى النظري، كان التحول الأكثر بروزاً هو التعامل مع الحوكمة على أنها إدارة للنظام، وهذا يعني زيادة التركيز على "قواعد اللعبة" وعلى الديناميكيات السياسية المحيطة بتطبيقها. وعلى مستوى الممارسة، وبالنظر إلى أزمة السوق للعام 2008، برزت الدعوات لجعل الدولة أكثر استجابة. وهذه المرة، تأتي عودة الدولة في سياق لا يتعلق فقط بفعاليتها في تنفيذ السياسة، ولكن أيضاً بشرعيتها كجهاز للشعب. بعبارة أخرى، يطالب المواطنون بأن يكون لهم رأي في ما تفعله الدولة وكذلك كيف تفعله؟¹

كانت الضوابط والتوازنات جزءاً لا يتجزأ من خطاب الحوكمة العالمية في العقدین الماضیین، لكن تركيزها تحول من مجرد مسألة "إصلاح" المؤسسات بطريقة فنية وإدارية إلى التعامل معها كقضية سياسية في الصميم بين الدولة والمجتمع أو العلاقات بين الحكومة والمواطنين، حيث تزايدت المطالبات بالدور الذي يلعبه المواطنون في صياغة السياسة ومحاسبة المسؤولين عن التنفيذ العادل لهذه السياسات.

لعل إحدى أهم التغيرات التي حدثت في مضمون الحكم هو الاهتمام المتزايد بتعزيز الجوانب الرقابية للديمقراطية؛ وهذا لا يعني أنه يتم تجاهل الجوانب التمثيلية، ولكن مع المطالبة بمزيد من مشاركة المواطنين المباشرة في عملية السياسة، أصبحت مراقبة تنفيذ سياسة الحكومة مهمة بشكل متزايد. هذا ما يسميه كين Keane "الديمقراطية الرقابية/النقدية" *monitory democracy*، تلك التي تتجاوز آليات المساءلة القياسية التي تشكل جزءاً من النموذج الأصلي للديمقراطية التمثيلية. ومثلاً يذهب إليه كين، يجعل عصر-الديمقراطية الرقابية-مؤسسات تدقيق السلطة في كل مكان، ولا تختفي الانتخابات والأحزاب السياسية والمجالس التشريعية ولا تنخفض أهميتها بالضرورة، لكنها تفقد بالتأكيد موقعها المحوري في السياسة.² ولعل من الأمثلة على هذا النوع من الآليات الرقابية نجد: مؤسسات مراقبة السلطة غير البرلمانية مثل لجان النزاهة العامة، والنشاط القضائي، والمحاكم المحلية، ومؤتمرات التوافق، وبرلمانات الأقليات، ودعاوى المصلحة العامة، مجالس المواطنين، الاستفسارات العامة المستقلة، مراكز الفكر، تقارير الخبراء، والوقفات الاحتجاجية والمدونات وأشكال أخرى جديدة لم تكن موجودة -أو بالتأكيد لم يكن لها مثل هذا الدور البارز- في أوقات سابقة عندما كانت الديمقراطية التمثيلية هي النموذج السائد.

¹ United Nations Development Programme, making the state responsive: Experience with Democratic Governance Assessments, Edited by Göran Hyden and John Samuel, UNDP 2011, p.p 1, 2.

² John Keane, Monitory democracy and media-saturated societies, Griffith REVIEW Edition 24: Participation Society, accessed on 11/03/2022.at : http://www.johnkeane.net/wpcontent/uploads/2009/01/Keane_griffith_review_ed24_monitory_democracy_media_saturated.pdf

الاستجابة الحكومية والثقة السياسية: بحث في الأطر النظرية ومحاولات القياس

2- ربط الحكومة بالمجتمع من أجل حكم متجاوب: بناء الثقة في الحكومة.

تمثل الثقة في الحكومة ثقة المواطنين في تصرفات الحكومة للقيام بما هو صائب ومنصف، ويعتمد ذلك على التطابق بين تفضيلات المواطنين -تفسيرهم لما هو صحيح وعادل وما هو غير عادل- والأداء الفعلي المتصور للحكومة.¹

على مستوى واسع، تستند الثقة في الحكومة إلى عنصرين رئيسيين: (1) الثقة الاجتماعية، التي تمثل ثقة المواطنين في مجتمعهم الاجتماعي. (2) الثقة السياسية عند تقييم المواطنين للحكومة ومؤسساتها .

يرى بوكارت Bouckaert أن الثقة في الحكومة يمكن تحليلها على ثلاثة مستويات. على المستوى الكلي، تتعلق الثقة بالمؤسسات السياسية وعمل الديمقراطية. على المستوى المتوسط، تتعلق الثقة بصنع السياسات -قدرة الحكومات على إدارة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتوليد توقعات إيجابية للرفاهية في المستقبل. أخيراً، على المستوى الجزئي، تشير الثقة إلى تأثير الحكومة على حياة الناس اليومية من خلال تقديم الخدمات. على الرغم من تميز هذه المستويات الثلاثة، إلا أنها تتفاعل وقد يؤثر التأخر الكبير في الثقة على مستوى واحد على الثقة في المستويات الأخرى ويؤثر على نتائج السياسة. ولذلك، فإن الجهود المبذولة لتعزيز الثقة تحتاج إلى تعزيز التآزر عبر كل من هذه المجالات المختلفة.

ينعكس مقدار ثقة المواطنين بالحكومة في كيفية عملها وكيفية تنظيم الخدمات العامة وكذلك كفاءتها وفعاليتها، وفي ذات الوقت فإن الحكومة المنفتحة والمستجيبة هي بيئة مواتية لتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين في كلا الاتجاهين .

تعد الثقة في الحكومة -أو الثقة السياسية- شرطاً مسبقاً ضرورياً للديمقراطية التمثيلية مثلما يذهب إليه فان دار مير van der Meer. ويُعتقد أن تآكل الثقة في الحكومة يشير إلى "أزمة الديمقراطية" ذات العواقب المباشرة والخطيرة على جودة وقدرة الديمقراطية التمثيلية ومؤسساتها والجهات الفاعلة فيها.²

بينما يستغرق بناء الثقة وقتاً، يمكن أن تضع بسرعة. لذلك لا يكفي مناقشة تأثير الثقة في الحكومة على أداء الحكومة والاقتصاد والمجتمع، بل من الضروري أيضاً وصف ما يمكن أن يحدث إذا كان هناك عدم ثقة متزايد في الحكومة. قد يؤدي هذا إلى استعداد أقل من جانب المواطنين للانصياع للقانون أو للتضحية أثناء الأزمات أو لدفع الضرائب. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف على الحكومة مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة أو تآكل الإيرادات، وقد يؤدي تراجع الثقة في الحكومة أيضاً إلى زيادة صعوبة جذب الكفاءات والاحتفاظ بها للعمل في المؤسسات الحكومية.

¹ OECD, trust in government, policy effectiveness and the governance agenda. in Government at a Glance 2013, OECD Publishing, 2013, Paris. p22

² Saki Kumagai, Federica Iorio, Building Trust in Government through Citizen Engagement. Governance Global Practice, World Bank, p1

تتمثل الميزة الأساسية للثقة السياسية بكونها غير مشخصة، حيث أنها لا تعكس علاقة شخصية بين الأفراد بل تعكس تظاهرها لهذه العلاقة تجاه المؤسسات. ولعل أولى المناقشات للخصائص السياسية للثقة كانت في العقد الاجتماعي، فعندما يوافق المواطنون على الخضوع لحكم ما، فإنهم يضعون ثقة ضمنية في ممثليهم، مما يشكل أساساً لشرعية الحكم، حيث يتم بناء شرعية النظام السياسي، من خلال التزام الحاكم بعدالة توزيع القيم السلطوية من ناحية، والأخذ بأسباب المشاركة الكاملة بين طرفي العقد الاجتماعي، والمتمثلين في السلطة والمواطن من ناحية أخرى.

عرفت الأمم المتحدة الثقة السياسية في إعلان "فيينا" بشأن بناء الثقة في الحكومة عام 2007 بأنها تعبير عن "وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والاختلافات المشتركة، وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما تشير أيضاً إلى توقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي أن تكون عليه، وكيف ينبغي للحكومة أن تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومع مجموع المواطنين وسلوك الموظفين المدنيين".¹

وينظر للثقة السياسية على أنها الدرجة التي يرى الناس بها أن الحكومة تحقق نتائج تتوافق مع توقعاتهم. إنها اعتراف الناس بسلطة الحكومة واستعدادهم لقبول نتائج القرارات الحكومية لأنهم يعتقدون أن السياسيين يتصرفون بشكل عادل. وهذا يعني اعتقاد المواطنين بأن النظام والقادة السياسيين يستجيبون لمطالبهم، وأنهم سوف يفعلون الصواب حتى في ظل غياب الرقابة الصارمة عليهم.

يمكن تحديد أربعة متغيرات رئيسية لتقييم ثقة الناس في الحكومة ضمن مفهوم الثقة السياسية: ثقمتهم في كفاءة الحكومة والموثوقية والأداء وأخيراً التواصل.²

ويؤكد نيكولاس لومان N.Luhmann، أن الثقة السياسية تمثل بعداً مهماً من أبعاد الثقافة المدنية خاصة فيما يخص الجوانب السياسية، وأن وجود الثقة السياسية شرط لا غنى عنه في أي نظام سياسي، لأن الشعور بالثقة يمثل جزءاً أساسياً في تشكيل الثقافة السياسية الديمقراطية.³

هذا وإذا كان وجود الثقة السياسية أمراً ضرورياً للنظام السياسي، فما هي النتائج المترتبة على وجودها. وكيف تؤثر على شرعية النظام؟.

¹ حمدان رمضان محمد الخالدي، سعد طلب عبد الحماد الجناي، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف شرائح المجتمع العراقي. مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، عدد 17، مارس 2021، ص 91.

² رشيد أوزار، فرانثيسكو كولين، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020. البرلمان وما وراءه في المغرب: تجديد الثقة من خلال بحث جنود نقضها. المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، 2020، ص 138.

³ إيهاب أحمد محمد اسماعيل، إشكالية مفهوم الثقة والإسهامات السوسيولوجية في دراستها. حوليات آداب عين شمس، مجلد 45، عدد يناير-مارس 2017، ص 88.

الاستجابة الحكومية والثقة السياسية: بحث في الأطر النظرية ومحاولات القياس

يحلل Schnaudt ما إذا كانت النتائج السلوكية لثقة المواطنين في المؤسسات والسلطات التمثيلية والتنظيمية هي نفسها أم أنها مختلفة. يفحص Schnaudt تأثير الثقة في المؤسسات والسلطات التمثيلية والتنظيمية على دعم المواطنين لنماذج مختلفة من المواطنة الديمقراطية وكذلك المشاركة السياسية للمواطنين. بالاعتماد على البيانات على المستوى الفردي من المسح الاجتماعي الأوروبي (ESS)، يوضح المؤلف أن الثقة في المؤسسات والسلطات التمثيلية تعزز دعم المواطنين لنموذج تشاركي للمواطنة، في حين أن الثقة في المؤسسات والسلطات التنظيمية تزيد من دعم المواطنين لنموذج تمثيلي للمواطنة.¹

هناك جدل مستمر في الكتابات الأكاديمية حول مستوى الثقة السياسية التي يتطلبها النظام السياسي لكي يعمل بطريقة مرضية. وكان الافتراض الأساسي، هو أن الديمقراطيات تحتاج إلى مستويات عالية من الثقة السياسية كشكل من أشكال الدعم من المواطنين. ذلك أن المستويات المنخفضة من الثقة السياسية والشرعية ستجعل الأمر أكثر صعوبة على النظام السياسي لتنفيذ القواعد الرسمية لتنظيم المجتمع.

في ظل وجود الثقة السياسية من المرجح أن ينظر المواطنون للقرارات السياسية على أنها شرعية فيمتثلون لها، حتى لو كانت هذه القرارات غير متوائمة ومصالحهم الخاصة. في المقابل، عندما تنعدم الثقة من المرجح أن يقوم المواطنون بحساب تكاليف وفوائد هذا الامتثال مما قد يؤدي إلى ممارسات الانتفاع المجاني. وكما يقول جامسون Gamson: "إذا كانت الشرعية عالية، إذاً هناك احتمال كبير لتفعيل الالتزامات ويمكن تجنب أشكال أخرى أكثر تكلفة من التحكم... قد يتم قبول مجموعة متنوعة من الالتزامات غير السارة بأريحية عندما يكون هناك فائض من الثقة السياسية.² إذن، يمكن اعتبار الثقة السياسية مورداً أساسياً لإدارة المجتمع بشكل فعال.

2.2 بناء الثقة في الحكومة: منظور مغاير.

بينما يظهر قدر كبير من الأدبيات تزايد عدم ثقة المواطنين من مؤسسات الدولة، تظهر بعض الأبحاث المتصلة بالمواطنة أن الأفراد ينخرطون في السياسة بطرق متعددة وباستخدام عدد من الاستراتيجيات المختلفة، ولكن ليس دائماً من خلال القنوات المحددة رسمياً.

إن الاهتمام بالدور الذي يلعبه المواطنون في الحكم ليس جديداً تماماً. فعلى مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، كانت فكرة أن مشاركة المواطن يمكن أن تسهم في تحسين نتائج السياسات مقبولة على نطاق واسع في كل من خطابات وسياسات مؤسسات التنمية. ومع ذلك، فقد ثبت أنه من الصعب تقييم التأثير المباشر لتلك المشاركة.

¹ Christian Schnaudt, Political Confidence and Democracy in Europe: Antecedents and Consequences of Citizens' Confidence in Representative and Regulatory Institutions and Authorities, Part of the Contributions to Political Science book series, Springer International, Publishing AG, part of Springer Nature 2019, p219.

² sofie marien & marc hooghe, Does political trust matter? An empirical investigation into therelation between political trust and support for law compliance. European Journal of Political Research 50: 2011, p269.

حلمة بومزير

تعتبر الممارسة الأكثر فاعلية للمواطنة من اللبنة الأساسية لتحقيق حوكمة أوسع وتنمية أكثر شمولية. فالحصول على المواطنة ليس مجرد عملية قانونية؛ أين يتم تعريف الفرد على أنه حامل للحقوق، ولكنه ينطوي على تطوير المواطنين كأفراد قادرين على المطالبة بحقوقهم والتصرف تبعاً لذلك. ومع ذلك، في العديد من البلدان قد يكون المواطنون غير مدركين لحقوقهم، ويفتقرون إلى المعرفة اللازمة للتفاعل مع الدولة، أو لا يشعرون أن لديهم القدرة على التصرف. وغالباً ما لا تشارك الجماعات بشكل فعال في المؤسسات الديمقراطية. بالاعتماد على البحث التشاركي في 23 دولة، فإن تقرير "المشاورة مع الفقراء"، الذي أعده البنك الدولي من أجل تقرير عن التنمية في العالم 2001، يذكر أنه: "ليس من المستغرب أن الرجال والنساء الفقراء يفتقرون إلى الثقة في مؤسسات الدولة على الرغم من أنهم لا يزالون يبدون رغبتهم في المشاركة معهم بموجب قواعد أكثر عدلاً".¹

إذن فالخطوة الأولى التي تعد -ربما- شرطاً مسبقاً لمزيد من العمل والمشاركة هي تطوير قدر أكبر من المعرفة السياسية والوعي بالحقوق. حيث تؤكد معظم مقاربات الديمقراطية على الحاجة إلى مواطنين مطلعين وواعين يمكنهم المشاركة في الحياة السياسية ومحاسبة السلطة ومثيلها وممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم بشكل فعال.²

لتطوير مثل هذه المواطنة النشطة، يحتاج الأمر إلى الوقت والخبرة، والتي غالباً ما يتم اكتسابها من خلال العمل، حيث تتراكم فوائد عمل المواطن بمرور الوقت، ويتعلم المواطنون المهارات وينمون التحالفات. ورغم أن المؤشرات التقليدية لحالة الديمقراطية تركز في المقام الأول، على الترتيبات المؤسسية مثل الانتخابات النزيهة، وسيادة القانون، ووسائل الإعلام الحرة والمفتوحة، غير أن كثيراً من الدراسات الحديثة تشير إلى وجود معيار تكميلي على أساس درجة الديمقراطية يتعلق بالمواطنة؛ الوعي بالحقوق والمعرفة القانونية والإجراءات المؤسسية، والتوجه نحو العمل، والتنظيم الاجتماعي، المهارات وكثافة الشبكات المدنية، وكلها مؤشرات تشير إلى كيف تتطور المواطنة بشكل جيد.³

يوجد قدر كبير من النقاش حول ما إذا كانت مشاركة المواطنين يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية ملموسة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية. ولكن في حين أن العديد من المقاربات لدور المواطنين في الخدمة تركز على دورهم كمقدمين للخدمة، أو على دور المنظمات غير الحكومية، نجد مسارات مختلفة لهذا الدور، حيث ينخرط المواطنون مع الدولة من خلال العمل الجماعي طوال عملية تقديم الخدمة، ولعل أغلب هذه المقاربات مرتبطة بما يسمى نهج قائم على الحقوق للتنمية rights-based approach .

إن تغيير معاني الحقوق والمواطنة، حيث تفتح أبواباً لأدوار ومساحات جديدة لمشاركة المواطنين، يثير أسئلة حاسمة حول الطرق التي يأخذ بها المجتمع المدني والدولة والجهات الفاعلة في السوق بعضها البعض في الاعتبار.

¹ Democracy and Citizenship. Accessed on 5/04/2022.at :

https://www.powercube.net/wp-content/uploads/2009/11/newweave_chapter2.pdf

² Development Research centre, Citizenship, Participation and Accountability. Putting Citizens at the Centre: Linking States and Societies for Responsive Governance. UK Department for International Development, June 2010, p7.

³ Idem.

الاستجابة الحكومية والثقة السياسية: بحث في الأطر النظرية ومحاولات القياس

وبدلاً من التركيز على دور الدولة في ضمان حقوق المواطنة، ظهرت نماذج جديدة للمساءلة تركز على دور المواطنين أنفسهم في مراقبة إنفاذ الحقوق، وفي المطالبة بالرقابة العامة والشفافية.¹

إن مساهمة مشاركة المواطنين في المزيد من التغيير، من خلال خلق أطر وآليات قانونية جديدة ومن خلال بناء الثقافة تزيد من إمكانية مساءلة الدولة على نطاق أوسع مما يسهم في بناء الثقة بمؤسساتها. وبينما تتزايد المطالبات العالمية بأن تكون الدول أكثر مساءلة أمام مواطنيها، من خلال ضغط الذي تمارسه عليها المنظمات الدولية مثلاً، يمكن أيضاً دفع هذه المطالبات من الأسفل، من خلال تحرك المواطنين؛ حيث أن الضغوط يمكن تساهم في إحداث تغييرات في التشريعات الوطنية.

3- قياس استجابة الحكومة بمؤشر الثقة: البارومتر العربي Arab Barometer ومؤشر إيدلمان للثقة Edelman Trust Index .

تبنى الثقة في الحكومة على التصورات عن أداء الحكومة لذلك فقياسها مخوف بالعديد من التحديات. هذا صحيح على المستوى الوطني، وأكثر من ذلك على المستوى الدولي. ونظراً لأن الثقة تمثل تصوراً إيجابياً للحكومة، فيتم قياسها من خلال استطلاعات التصورات، وسؤال المواطنين أو الخبراء عما إذا كانوا يثقون في الحكومة والقيادة و / أو المؤسسات الحكومية المحددة.*

يجل هذا العنصر بيانات البارومتر العربي ومؤشر إيدلمان للثقة، والتي تعكس محاولات لقياس الثقة السياسية يمكن أن يعتد بها في فهم أبعاد العلاقة بين الاستجابة الحكومية والثقة في الحكومة.

1.3 قياس الثقة في الحكومة وفق البارومتر العربي*:

وفقاً لمسح البارومتر العربي، فإن ثقة المواطنين العرب بالمؤسسات العامة متدنية إلى أدنى المستويات. وفي حين تتدنى نسب الثقة في الحكومات في العالم العربي، تبقى تلك النسب أعلى من غيرها في المؤسسات السياسية مثل البرلمانات والأحزاب السياسية.

ووفقاً لبيانات البارومتر العربي في دورته الرابعة، فإن ثقة المواطنين العرب بمؤسساتهم السياسية تختلف بحسب البلدان كما تختلف أيضاً بحسب طبيعة هذه المؤسسات ذاتها وموقعها ضمن هيكلية السلطة السياسية. ففي المغرب، على سبيل المثال، أفاد 0.3 في المائة فقط من جملة من شملهم المسح أن لديهم "ثقة كبيرة"

¹ John Gaventa, Introduction: Exploring Citizenship, Participation and Accountability, Institute of Development Studies, Bulletin 33.2, 2002. Accessed on 15/04/2022.at : <https://www.ids.ac.uk/download.php?file=files/dmfile/gaventa332.pdf>

* تجمع العديد من الدراسات الاستقصائية الدولية بيانات حول ثقة المواطنين في الحكومة. منها: استطلاع غالوب العالمي، مسح القيم العالمية ومقياس الضغط الأوروبي التابع للاتحاد الأوروبي.

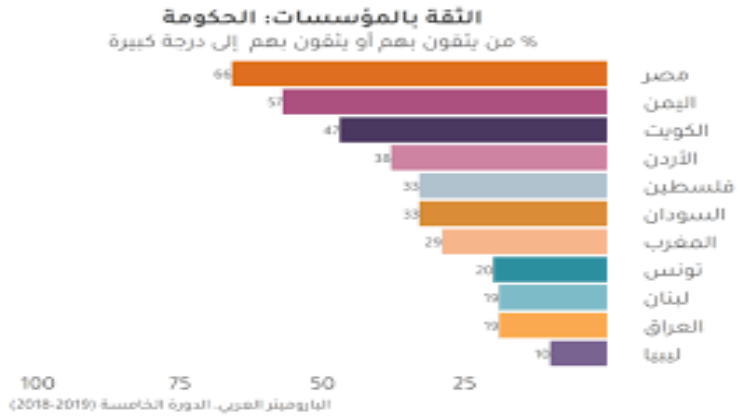
* البارومتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبية، تقدم نظرة ثاقبة عن الاتجاهات والقيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين العادين في العالم العربي. تقوم الشبكة بإجراء استطلاعات للرأي العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2006.

حليمه بومزير

بالأحزاب السياسية. وفي الجزائر، أفاد 9 في المائة فقط أن لديهم "ثقة كبيرة" بالحكومة. أما مستوى الثقة بالقضاء فهو على نحو ما أعلى في بعض الدول؛ فقد أعرب 37 في المائة من المصريين و30 في المائة من الأردنيين عن "قدر كبير" من الثقة بالمؤسسات القضائية.¹

ووفقاً لبيانات الدورة الخامسة من الباروميتر العربي، تتراوح النسب بصورة كبيرة، من 66 بالمئة في مصر، إلى 57 بالمئة في اليمن، و47 بالمئة في الكويت، و38 بالمئة في الأردن، و33 بالمئة في كل من فلسطين والسودان، و29 بالمئة في المغرب، و20 بالمئة في تونس، و19 بالمئة في كل من لبنان والعراق، وأخيراً 10 بالمئة فقط في ليبيا.² (أنظر الشكل 1)

الشكل 1: الثقة بالمؤسسات: الحكومة



المصدر: عبد الوهاب الكيالي، الثقة في الحكومات في العالم العربي ومخاطر التعميم. قفلا عن: <https://bit.ly/3dqaQ24>

وفي استطلاع الباروميتر العربي بين صيف 2020 وربيع 2021، شمل سبعة بلدان عربية، كشف أن 30 في المائة من المستطلعين فقط أفادوا بأن ثقتهم كبيرة للغاية أو كبيرة بالحكومة. هذا التراجع في الثقة تجلّى في استطلاع أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشمل 12 دولة عربية، خلص إلى أن 31 المائة من المستطلعين لا يعتقدون أن حكوماتهم تلبي حاجات مواطنيها، بينما رأى 34 في المائة منهم أن استجابة حكومتهم مقبولة نوعاً ما، في حين لم يجب 35 في المائة عن هذا السؤال.³

¹ آفاق عربية، الحكومة ومستقبل العالم العربي، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط: شوهدي في: 2022/04/23

<https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78165>

² عبد الوهاب الكيالي، الثقة في الحكومات في العالم العربي ومخاطر التعميم. شوهدي في: 2022/04/9

<https://bit.ly/3dqaQ24>

³ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022: تعظيم الفرص لتعافيش المجتمع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد 19، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2022، ص 4.

الاستجابة الحكومية والثقة السياسية: بحث في الأطر النظرية ومحاولات القياس

وجهة نظر البارومتر العربي يتقاسمها مع المؤشر العربي 2020*، الذي أشار إلى أن ثقة المواطنين العرب بمؤسسات الدولة في بلدانهم متباينة؛ ففي حين أن ثقتهم مرتفعة وبخاصة بمؤسسة الجيش، والأمن العام، فإن الثقة بسلطات الدولة الثلاث (القضائية والتنفيذية والتشريعية) أضعف من ذلك. أما المؤسسات التي نالت أقل نسبة ثقة فهي المجالس التشريعية (النيابية).¹ وعن تقييم أداء الحكومة فقد كان تقييم أداء الحكومات على مستوى السياسات الخارجية، والسياسات الاقتصادية، وفي مجموعة من السياسات العامة والخدمات، غير إيجابي إجمالاً؛ إذ إن 43% إلى 50% (بحسب الدول) من الرأي العام قيموا الأداء الحكومي بأنه إيجابي.²

على الرغم من هذا التشاؤم المشترك بشأن ثقة المواطنين العرب بحكوماتهم والذي يعكس علاقة هشة بين الطرفين، نجد بعض الاستثناءات، حيث حلت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في المراكز الخمس الأولى عالمياً في مؤشر إيدلمان لثقة الشعب بالحكومة. ولكن هاتين النتيجتين تعتبران حالة خاصة في المنطقة، حيث خلصت دراسة البارومتر العربي في عام 2020 إلى أن الثقة في الحكومات العربية تراجعت بالفعل في السنوات الأخيرة، حيث يميل الناس إلى الثقة في مصادر أخرى لمساعدتهم على تلبية احتياجاتهم ومطالبهم الأساسية مثل الأسرة أو المؤسسات الدينية أو الشبكات العربية.³ وترسم البيانات الواردة في استطلاعات منظمة "غالوب" بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صورة مشابهة، حيث برز تراجع عام في الثقة بالحكومة على مدى العقد الماضي. ووصلت معدلات الثقة الإجمالي إلى ذروتها في خلال التوقعات المدفوعة للربيع العربي وارتفعت من جديد في الفترة الممتدة ما بين عامي 2014 و2016. لكن المستويات انخفضت بعد ذلك بشكل مستمر لتصل إلى أدناها قبل ظهور الجائحة بفترة وجيزة.⁴

إذن، ثمة فجوة عريضة وآخذة بالاتساع بين ما تعد به الحكومات وما تقدّمه. وبمرور الوقت، ينفذ صبر المواطنين الذين ينتظرون تغييراً ملموساً في حياتهم اليومية. وتكون النتيجة زيادة انعدام الثقة في الدولة ومؤسساتها. يعتبر المواطن في البلدان العربية حكومته غير فعالة وفاسدة، في نفس الوقت الذي لا يستطيع مساءلتها عن غياب الفعالية أو محاسبتها عن الممارسات الفاسدة، مما يولد غضباً وسخطاً متزايداً ينعكس سلباً على علاقة المواطن بالدولة ومؤسساتها فيزداد انعدام الثقة اتساعاً. ومثلما تبنى الثقة عبر الزمن من خلال العمل والإنجاز والعدالة

* المؤشر العربي 2019 / 2020 هو نتاج الدورة السابعة من استطلاع المؤشر العربي الدوري. وقد نفذ ميدانياً خلال الفترة تشرين الثاني/نوفمبر 2019-تموز/يوليو 2020 في 13 بلداً عربياً، هي: السعودية، الكويت، وقطر، والعراق، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والسودان، وتونس، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا.

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2019 / 2020، برنامج قياس الرأي العام العربي، أكتوبر 2020، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 14.

³ تقرير حالة الإدارة الحكومية في العالم العربي: واقع وآفاق، مارس 2022، القمة العالمية للحكومات، 2022، ص 23.

⁴ مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، فيروس كورونا المستجد والثقة بالحكومة: هل بإمكان الدول الاستفادة من الوضع؟، يونيو 2022؛ شوهد في: 2022/04/23

حليمة بومزير

والشفافية والمحاسبة، تترام أزمة الثقة عبر تجارب الفشل التي أضعفت أداء المؤسسات السياسية وأضررت بالاقتصاد الأمر الذي انعكس مباشرة على حياة المواطنين.

كان هناك أمل، منذ 2011، في أن تغيير الوضع السياسي يمكن أن يحدث فرقاً في حياة المواطن العربي وفي علاقته بحكومته، فيبدأ وضعه بالتحسن مثلما تبدأ فجوة عدم الثقة بينه وبين حكومته بالانحسار تدريجياً، لكن مع مرور الوقت بدأت هذه الآمال بالتلاشي، بل أكثر من ذلك، حتى ثقته في الديمقراطية بدأت تهتز.

كشف مسح البارومتر العربي لسنة 2022، أن هذا التوجه في الآراء نحو تزايد القلق من المشكلات المرتبطة بالديمقراطية، يمتد إلى الدول الثماني التي أجري فيها الباروميتر العربي استطلاعات في دورتي 2018-2019 و 2021-2022. هذه النتائج الإقليمية تُظهر بقوة أن التصورات حول مزايا الديمقراطية قد تراجعت عبر المنطقة في السنوات الأخيرة. لم تعد الديمقراطية تُعتبر في نظر المواطنين الحل السحري للتحديات السياسية والاقتصادية، وأقر المواطنون بأن حتى النظام الديمقراطي سيبقى فيه مثل هذه المشاكل ولن تُحل.

2.3 قياس الثقة في الحكومة وفق مؤشر إيدلمان للثقة *Edelman Trust:

حسب ما يظهر مؤشر إيدلمان للثقة، كانت ثقة المواطنين في الحكومات قد انهارت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق. وفي كثير من البلدان، يرى المواطن أن حكومة بلاده لا تلي احتياجاته، أو أنها فاسدة وواقعة تحت تأثير أصحاب المصالح الخاصة. ورغم أن الثقة في الحكومات زادت لفترة وجيزة مع فيروس كورونا المستجد؛ إذ رأى المواطنون أنها تقود المعركة ضد الفيروس، لكن العديد من الحكومات أهدرت فقاعة الثقة تلك، وعادت ثقة المواطن في المؤسسات العامة إلى الانخفاض على نحو حاد.¹

وجاء في تحديث مؤشر إيدلمان للثقة ربيع 2020، عنوان انفجارات فقاعة الثقة: أكبر الخسائر للحكومة "spring trust bubble bursts; biggest loss for government"² ليعبر عن التراجع الكبير لثقة المواطنين في الحكومة.

وفي استطلاع المؤشر لسنة 2022، الذي شمل 28 دولة، إجمالي عدد 36000 من المشاركين لكل دولة، جاء أن ثماني (8) دول فقط تشق في حكوماتها هي: الصين، الإمارات، السعودية، أندونيسيا، الهند، سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، وأربع (4) دول محايدة تتساوى لدى شعوبها مشاعر الثقة مع عدم الثقة في الحكومات هي: هولندا، كندا، فرنسا، أستراليا، بينما ستة عشرة (16) دولة لا تشق شعوبها في حكوماتها هي:

* استطلاع «مؤشر الثقة» صادر عن شركة إيدلمان للاستشارات والعلاقات العامة يقيس ثقة المجتمع بالمؤسسات الأربع الرئيسية (الحكومة، قطاع الأعمال، المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام).

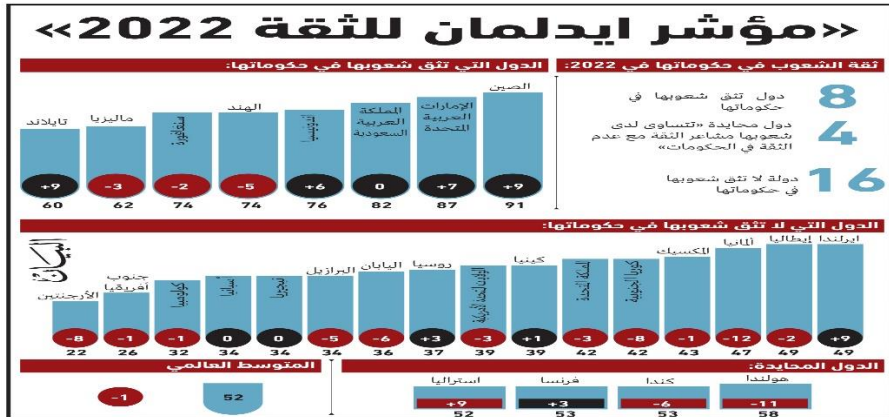
¹ سانجاي برادان، مواجعة غياب ثقة المواطن في الحكم: الأمر المحتم على مجموعة البنك الدولي. شوهدي في: 2022/09/9

<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/mwajht-ghyab-thqt-almwatn-fy-alhkm-alamr-almhtmt-ly-mjmwat-albnk-aldwly>

² 21st Annual Edelman Trust Barometer, Global Report, October 19 to November 18, 2020, p5.

إيرلندا، إيطاليا، ألمانيا، المكسيك، كوريا الجنوبية، المملكة المتحدة، كينيا، الولايات المتحدة، روسيا، اليابان، البرازيل، نيجيريا، إسبانيا، كولومبيا، جنوب إفريقيا، الأرجنتين. (أنظر الشكل 2)

الشكل 2: ثقة الشعوب في حكوماتها وفقا لمؤشر إيمان للثقة 2022



المصدر: نقلا عن: <https://bit.ly/3xMXPqq>

إن تفسير نتائج هذا المؤشر يمكن أن يعزى إلى عاملين أساسيين، الأول ضعف قدرة الحكومات عن تلبية احتياجات المواطنين؛ وهذا يعني غياب الكفاءة. والثاني تفشي الفساد وانعدام الشفافية في كثير من ممارسات السلطة؛ وهذا يعني انعدام النزاهة والافتتاح. لكن وبالنظر لنتائج المؤشر والتي تظهر أن كثير من الدول الديمقراطية تفقد ثقة مواطنيها باستمرار مطرد، يتضح أن العامل الحاسم في اكتساب الثقة إنما يتعلق أولاً بتطور الاقتصاد وجودة الحياة. فقد جاء في مؤشر إيدلمان للثقة 2022: "سقوط الثقة في الديمقراطيات"، أنه وبينما كانت الصين والإمارات المتحدة وتايلاند أكبر الراجحين، فقد كان أكبر الخاسرين هم ألمانيا، أستراليا، كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.¹

لقد أدت انعكاسات جائحة كورونا، وتذبذب أسعار النفط، ثم الحرب الروسية على أوكرانيا إلى تزايد التراجع في كثير من اقتصاديات الدول ومنها الدول الديمقراطية وقليلة هي تلك التي استطاعت التعافي من آثار الجائحة مما أثر سلباً على ثقة الشعوب في حكوماتها.

وربما تشكل الصين أحد أبرز الأمثلة على قدرة التعافي الاقتصادي مما يفسر الثقة التي تتمتع بها لدى مواطنيها. ففي معرض تركيزه على الصين، أشار تقرير إيدلمان إلى عدة عوامل داخلية وخارجية لتفسير سبب ارتفاع الدعم الشعبي في العام الماضي. فوفقاً لتحليل مؤشر إيدلمان 2022، كانت الصين أول اقتصاد رئيسي - يعاد فتحه ويشهد ازدهاراً بعد تفشي كوفيد 19. وكان الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي شهد نمواً في عام 2020 مع استمرار

¹ Edelman Trust Barometer 2022, Global Report, p21.

حلمة بومزير

هذا الزخم طوال معظم عام 2021. علاوة على ذلك، أحرزت الحكومة الصينية تقدماً في مجالات أخرى في عام 2021، مثل مكافحة التلوث ومحاربة الفساد.¹ وفي ذات السياق أدرج المؤشر بلدين من الدول العربية ضمن السبع التي حصلت على أعلى ثقة من مواطنيها، وهما دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية؛ حيث أن دولة الإمارات زادت 9 نقاط في 2022 على مؤشر الثقة في 2021.²

خاتمة:

إن البحث في الثقة السياسية وكيفية بنائها معقد، كما أن البحث في العلاقة بين الاستجابة الحكومية والثقة محدود من حيث الحجم والنطاق بسبب تحديات قياس الثقة وتفسيرها من جهة، وبسبب أن استجابة الحكومات للتفضيلات العامة ليست ثابتة عبر البلدان أو مرور الوقت، ومن ثم فمن المهم النظر فيما إذا كان السياق السياسي والمؤسسي يؤثر على الحوافز الحكومية للاستجابة للجمهور.

يتم اعتبار الثقة -بشكل متزايد- من قبل القادة والمحللين على أنها العنصر -المفقود المحتمل لأداء أفضل للحكومة. وهذا يعني وجود الثقة وبنائها يعد شرطاً ضرورياً لعمل الحكومة بشكل أفضل، مثلما هو في ذات الوقت نتيجة لذلك العمل.

إن التركيز المتجدد على الثقة في الحكومة يمكن أن يجلب منظوراً جديداً للحكومة العامة، ويعزز دور المواطنين، ويجعلهم في قلب عمليات صنع القرار. للحصول على هذا الدور من المواطنين، يجب أن تكون الحكومات أكثر شمولية وشفافية وكفاءة. فالثقة في الحكومة تبنى عندما تقدم الحكومات خدمات تلبي احتياجات المواطنين، مثلما تبنى عندما تظهر الحكومات النزاهة والافتتاح وتكون قابلة للمساءلة والمحاسبة.

وبناء على ما سبق، نستنتج أن:

- هناك حاجة إلى قياس أكثر شمولاً للثقة في الحكومة فضلاً عن تحديد محركاتها بشكل أفضل. وهذا يتطلب تعزيز فهمنا ومعرفة مفهوم الثقة في الحكومة، بالإضافة إلى أن قياس ثقة المواطنين في الحكومة وجعلها قابلة للمقارنة دولياً سيكون ضرورياً.

- هناك حاجة إلى مزيد من العمل على إطار تحليلي يتبع تقنيات قياسية أكثر تطوراً لاستكشاف العلاقات بين الثقة في الحكومة والمؤسسات الحكومية المختلفة وأبعاد الأداء الحكومي من أجل استخلاص استنتاجات يمكن أن تحدد المجالات التي تعمل فيها الحكومة. ومن المهم بشكل خاص أن نفهم أدوار ومسؤوليات جميع المستويات والمؤسسات الحكومية في التأثير على الثقة في الحكومة، بدءاً من القيادة الوطنية وقطاعات السياسات المختلفة ووكلاء تقديم الخدمات.

¹ مقياس إيدلمان: ثقة المواطنين الصينيين في حكومتهم تتجاوز 90 في المائة. شوهو في: 2022/09/10

http://arabic.news.cn/2022-01/20/c_1310432605.htm

² تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022، مرجع سابق، ص 5.

الاستجابة الحكومية والثقة السياسية: بحث في الأطر النظرية ومحاولات القياس

- يقيس البارومتر العربي مستوى الثقة السياسية ضمن إطار النظام الإقليمي العربي، في حين يقيس مؤشر إدلمان للثقة مستواها في الإطار العالمي. وبالرغم من اختلاف المجال بين الإقليمي والعالمي إلا أن المشترك بينهما هو التأكيد على الاتجاه أكثر نحو تدني الثقة بالحكومات ومؤسسات الدولة.
- تقدم هذه المؤشرات عددا من البيانات التي تفيد استكشاف ربط جودة الحكومة والأداء والتوقعات بمستوى الثقة في المؤسسات والحكومة، وهو ما من شأنه أن يسهم في سد الفجوات المعرفية الموجودة بشأن أداء الحكومة والشفافية والمساءلة والثقة في المؤسسات، وفي نفس الوقت يزيد من معرفتنا عن تقييم الشعوب لأداء حكوماتها.

وقصارى القول، أن المجهودات التي تستهدف قياس أداء الحكومة يجب أن تشجع وتدعم سيما على المستوى القطري الوطني ودراسة الحالة، وكذا الدراسات المقارنة لأنها السبيل إلى بناء معرفة أوسع وتحقيق فعالية أكثر وثقة أكبر.

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

1- الكتب والمقالات:

- رشيد أوزار، فرانثيسكو كولين، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020. البرلمان وما وراءه في المغرب: تجديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها. المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، 2020.
- حمدان رمضان محمد الخالدي، سعد طلب عبد الحماد الجنابي، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف شرائح المجتمع العراقي. مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، عدد 17، مارس 2021.
- إيهاب أحمد محمد إسماعيل، إشكالية مفهوم الثقة والإسهامات السوسيولوجية في دراستها. حوليات آداب عين شمس، مجلد 45، عدد يناير-مارس 2017.
- آفاق عربية، الحكومة ومستقبل العالم العربي، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. شوهدي في: 2022/04/23 نقلًا عن: <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-7816>
- مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، فيروس كورونا المستجد والثقة بالحكومة: هل بإمكان الدول الاستفادة من الوضع؟، يونيو 2022 شوهدي في: 2022/04/23 : <https://bit.ly/3qOFG7F>
- سانجاي برادان، مواجهة غياب ثقة المواطن في الحكم: الأمر المحتم على مجموعة البنك الدولي. شوهدي في:

<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/mwajht-ghyab-thqt-almwatn-fy-alhkm-alamr-almhtn-ly-mjmwat-albnk-aldwly>

- عبد الوهاب الكيالي، الثقة في الحكومات في العالم العربي ومخاطر التعميم. شوهدي في: 2022/04/9 نقلًا عن: <https://bit.ly/3dqaQ24>

2- التقارير:

- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022: تعظيم الفرص لتعاف يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد 19، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2022.

حليمه بومزير

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر العربي 2020/2019، برنامج قياس الرأي العام العربي، أكتوبر 2020.
- البارومتر العربي، الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الدورة السابعة، يوليو 2022.
- تقرير حالة الإدارة الحكومية في العالم العربي: واقع وآفاق، مارس 2022، القمة العالمية للحكومات، 2022، ص 23.
- مقياس إيدلمان: ثقة المواطنين الصينيين في حكومتهم تتجاوز 90 في المائة شوهدي: 2022/09/10
http://arabic.news.cn/2022-01/20/c_1310432605.htm:

ثانياً باللغة الأجنبية:

- Andrea Pritoni , Responsive government? Public opinion priorities and government legislation in Belgium, Italy, Spain and the UK (2003-2013): A QCA analysis, XXX SISP Annual Conference, University of Milan (Italy), September 2016. . accessed on 23/02/2022.at :<https://www.researchgate.net/publication/305771664>
- Christian Schnaudt, Political Confidence and Democracy in Europe: Antecedents and Consequences of Citizens' Confidence in Representative and Regulative Institutions and Authorities, Part of the Contributions to Political Science book series, Springer International, Publishing AG, part of Springer Nature 2019.
- Democracy and Citizenship. Accessed on 5/04/2022.at :
https://www.powercube.net/wp-content/uploads/2009/11/newweave_chapter2.pdf
- Development Research centre, Citizenship, Participation and Accountability. Putting Citizens at the Centre: Linking States and Societies for Responsive Governance. UK Department for International Development, June 2010.
- Frank Baumgartner and Bryan Jones, The Politics of Disequilibrium, Agendas and Advantage in American Politics. accessed on 25/02/2022.at :
https://fbaum.unc.edu/books/agendas/Baumgartner_Agendas_and_Instability_proposal.pdf
- Frank R. Baumgartner and others, Punctuated Equilibrium and Institutional Friction in Comparative Perspective, Prepared for submission to American Political Science Review, December 2, 2006. accessed on 20/03/2022.at :
https://fbaum.unc.edu/teaching/PLSC541_Fall06/Comparative_Friction_Models_Dec_2_2006.pdf
- John Gaventa, Introduction: Exploring Citizenship, Participation and Accountability, Institute of Development Studies, Bulletin 33.2, 2002. Accessed on 15/04/2022.at : <https://www.ids.ac.uk/download.php?file=files/dmfile/gaventa332.pdf>.
- John Keane, Monitory democracy and media-saturated societies, Griffith REVIEW Edition 24: Participation Society. accessed on 11/03/2022.at :
http://www.johnkeane.net/wpcontent/uploads/2009/01/Keane_griffith_review_ed24_monitory_democracy_media_saturised.pdf
- Michael S. Lewis-Beck, Mary Stegmaier, economic determinants of electoral outcomes. Annual Reviews. Polit. Sci. 2000
- oecd, trust in government, policy effectiveness and the governance agenda. in Government at a Glance 2013, OECD Publishing, 2013, Paris.

الاستجابة الحكومية والثقة السياسية: بحث في الأطر النظرية ومحاولات القياس

- Saki Kumagai, Federica Iorio, Building Trust in Government through Citizen Engagement. Governance Global Practice, World Bank.
- Sara Binzer Hobolt, Robert Klemmensen, Government Responsiveness and Political Competition in Comparative Perspective, Comparative Political Studies, Volume 41 Number 3, March 2008.
- sofie marien & marc hooghe, Does political trust matter? An empirical investigation into the relation between political trust and support for law compliance. European Journal of Political Research 50: 2011.
- United Nations Development Programme, making the state responsive: Experience with Democratic Governance Assessments, Edited by Göran Hydén and John Samuel, UNDP 2011.
- United NATIONS, Department of Economic and Social Affairs, Responsive and Accountable Public Governance, 2015 world public sector report, New York, 2015 .
- 21st Annual Edelman Trust Barometer, Global Report, October 19 to November 18, 2020
- Edelman Trust Barometer 2022, Global Report.